العراق والمنظومة الامنية في الخليج العربي

م.م. سراج مهند منير

كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين

الكلمات المفتاحية :العراق ـ الامن ـ دول الخليج العربي

الملخص:

شهدت العلاقات العراقية الخليجية خلال العقود الماضية تغييرات عدة انعكست بشكل مباشر في شكل وطبيعة هذه العلاقات، أذ توصف هذه العلاقات بانها غير مستقرة وتتسم بالريبة والحذر، بسبب توجهات النظام العراقي السابق ولم تشهد تحسناً، إلا في مدة الحرب العراقية . الايرانية 1980. 1988،سأذ وقفت هذه الدول الى جانب النظام العراقي السابق في هذه الحرب لتحجيم المد الثوري الايراني، وبعد شهور من الحرب سارعت دول منطقة الخليج العربي الى تشكيل مجلس التعاون الخليجي ولولا ظروف الحرب لما استطاعت الحكومات الخليجية أن تؤسس هذا التكتل وتستبعد العراق من عضويته، بعدها جاء غزو النظام العراقي السابق للكويت عام 1990 لينعكس بصورة سلبية على طبيعة العلاقات العراقية الخليجية والمستقبل السياسي للعراق، إذ غدا مستقبل العراق غامضاً ومضطرباً منذ ذلك الحين، كما انعكست على فاعلية النظام الامني الخليجي و الذي اعتمد بعدها بصورة كاملة على الوجود الامريكي في المنطقة خاصة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، و بعد قطيعة دامت سنوات عدة منذ عام 1990 بدأت العلاقات تشهد إنفتاحاً بعد عام 1996 لاسيما في الجانب الاقتصادي وبعد توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) واستمر هذا التحسن حتى احداث11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة الامريكية والتي جعلت دول منطقة الخليج لعربي تحت ضغوط وتوجهات السياسة الامريكية في المنطقة الامر الذي دفع هذه الدول الى دعم الحرب على العراق عام 2003، والذي انعكس سلباً على العلاقات العراقية -الخليجية، وبعد الاحتلال الامريكي للعراق بدأت العلاقات تشهد انفتاحاً تدريجياً إلا أن هذه العلاقات اتسمت بالتردد وعدم الجدية.

المقدمة :

شهدت السنوات التي تلت الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 تطورات عديدة في العلاقات بين العراق ودول منطقة الخليج العربي نتج عنها اعادة النظر في طبيعتها، من خلال دراسة كلا الجانبين للاسباب التي تدفع الجانبين، لاعادة العلاقات وطبيعة ادراك كل طرف للاخر، وانعكاسات هذه العلاقات إذ إن هذه العلاقات لا يقتصر تأثيرها في الطرفين العراقي والخليجي فحسب بل يتعدى تأثيرها الى دول المنطقة بكاملها، كما إن وجود ثلثي الاحتياطي العالمي للنفط في هذه المنطقة يجعل العلاقات العراقية . الخليجية، ذات اهمية على مستوى العالم .

الإشكالية :

أن محاولة استشراف المستقبل المنظور لهذه العلاقة من المهم ان يوفر انطباعات اولية لما ستؤول اليه هذه العلاقات، وهل يمكن ان تتطور الى بناء اقليمي متكامل أم لا ؟ ومن خلال ماتقدم تثار الاسئلة الاتية :

1. ما دوافع دول منطقة الخليج العربي لاعادة علاقتها مع العراق ؟
2. ما التحديات التي تواجه المنظومة الامنية الخليجية ؟
3. ما مستقبل العراق في المنظومة الامنية الخليجية؟

الفرضية :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (على الرغم من ان العلاقات بين العراق والمنظومة الامنية الخليجية تتميز بالتردد والتوجس، إلا انها من الممكن ان تتطور الى تعاون اكبر في المستقبل المنظور، خاصة في ظل وجود العديد من المصالح والمشتركات، التي من الممكن ان تسهم في تطور العلاقة بين الجانبين) ، وهذا ماسيتم اثباته في المتن .

مناهج الدراسة :

استوجبت فرضية الدراسة ومسارات سير البحث العلمي الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية كوسيلة للوصول الى النتائج المنطقية، لذلك اعتمدنا المنهج المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي و منهج الاستشراف الاحتمالي لصياغة الاحتمالات المستقبلية لمسار العلاقات بين العراق والمنظومة الامنية الخليجية.

هيكلية الدراسة :

فضلاً عن المقدمة والخاتمة فقد توزعت الدراسة الى ثلاث محازر وكالاتي :

المحور الاول : التطورالتاريخي للمنظومة الأمنية الخليجية

مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين وقعت ثلاثة احداث فجرت وبعنف مسألة امن الخليج العربي، وهي :

أولاً : الغزو السوفيتي لافغانستان (1979 . 1988)

في 27 كانون الاول 1979 بدأت مرحلة جديدة في تاريخ منطقة الخليج العربي بغزو الاتحاد السوفيتي السابق عسكرياً لافغانستان، هذا الاجراء ادى الى تفجير سلسلة من ردود الافعال الحادة من قبل الولايات المتحدة الامريكية خاصة والدول الغربية بصورة عامة. أما على المستوى الاقليمي فقد كان لهذا التدخل انعكاساته المباشرة على مشكلة الأمن في منطقة الخليج العربي وكان لهذا الغزو بعَدين استراتيجيين هما : [1]

1. القرب الجغرافي:

إن هذا الغزو جعل القوات العسكرية السوفيتية أكثر قرباً من منطقة الخليج العربي بحيث لاتزيد المسافة على (500) كيلومتراً، الأمر الذي يعطي للاتحاد السوفيتي القدرة على فرض الحصار على موانيء منطقة الخليج العربي، بحيث يمكنهم وفق شاحنات النفط بطريقة فعّالة في مضيق هرمز.

2. المصالح الدولية:

أدى غزو الاتحاد السوفيتي لافغانستان الى احراج الوضع الدولي في منطقة الخليج العربي لانه زاد من حدة الحرب الباردة ونقلها الى منطقة الخليج العربي، إذ بدأ التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية يعتمد على سياسة التدخل المباشر من خلال تشكيل قوات التدخل السريع، والسعي للحصول على تسهيلات بحرية وقواعد برية في منطقة الخليج العربي، وهو ما تجسد في مبدأ كارتر الذي صيغ في كانون الثاني عام 1980 .[2]

ثانياً : الثورة الاسلامية في ايران وسقوط نظام الشاه 1979

أدى نشوب الثورة في ايران عام 1979 إلى انهيار نظام الشاه ومجيء نظام ثوري اسلامي بديل، وكان لنجاح هذه الثورة تأثيرات اقليمية ودولية، فعلى المستوى الاقليمي كان لها الاثر في تعقيد البيئة المحيطة بمنطقة الخليج العربي، وذلك لأن حدود خطر الشاه لم تكن تتجاوز التهديد العسكري في حين ان الثورة كانت تحمل اضافة الى التهديد ذاته بعداً عقائديا ايديولوجياً، حاول قادة الثورة تصديره إلى منطقة الخليج العربي [3] ، وتأكيداً على هذه الايديولوجية جائت تصريحات رئيس جمهورية ايران آنذاك ابوالحسن بني صدر الذي عين رئيساً عام 1980 ((إن إيران لن تتخلى او تعيد الجزر العربية الثلاث للامارات العربية المتحدة، وان الدول العربية الامارات العربية المتحدة وقطروالبحرين وسلطنة عُمان والكويت والمملكة العربية المتحدة ليست مستقلة بالنسبة لإيران)) [4].

كما إن إيران اتبعت بعد ذلك سياسة معادية للولايات المتحدة الامريكية، وكانت توجهات ايران تتمحور حول ضرورة ابعاد نفوذ الولايات المتحدة الامريكية عن منطقة الخليج العربي [5]، وبالمقابل اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية ان أمن منطقة الخليج العربي جزء من أمنها القومي، لذلك دعمت وتبنت تعاون دول منطقة الخليج العربي لضمان أمن المنطقة من خلال تطوير نظام امني اقليمي جديد بقيادة المملكة العربية السعودية وبقية دول المنطقة [6] .

ثالثاً : الحرب العراقية الإيرانية (1980 . 1988)

أن التحول الايراني الداخلي، أدى إلى نشوب حرب عنيفة مع العراق وهي حرب امتدت ثمان سنوات وبددت فرصاً كانت تلوح بالافق لوضع اسس وركائز أمن اقليمي خليجي ولتعاون وتكامل مشترك [7]، وكانت هناك أسباباً عدة وقفت وراء هذه الحرب منها النزاعات الحدودية والخلافات الإيديولوجية وظروف البيئة الدولية وطبيعة البيئة الاقليمية، فضلاً عن الاسباب الاقتصادية كلها التي ساعدت في اشعال فتيل الحرب [8] .

وعند قيام الحرب العراقية . الايرانية كان امام دول منطقة الخليج العربي خيارات صعبة، فإيران كانت تسعى الى تحييد المنطقة والضغط عليها للتخلي عن دعم العراق مادياً وكانت ترى إن المملكة العربية السعودية والكويت دولتان منحازتين للعراق، أما المنظور العراقي فقد كان العراق يرى ان على الدول العربية مساندته بأسم العروبة كما ينص ميثاق الدفاع العربي المشترك، إضافة إلى إنه طرح شرطاً أساسياً في حربه مع إيران، وهو استعادة الجزر العربية الاماراتية التي احتلتها إيران ايام الشاه عام 1971 [9] .

وبينما اكتسحت قوى التغيير مختلف بقاع الارض كرد فعل على سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة عام1991، بقيت منطقة الخليج العربي في حالة استقرار نسبي، إلا إن احتلال النظام العراقي السابق للكويت في آب عام 1990 مثل نقطة تحول في تاريخ المنطقة وبداية لتغيير في مفهوم امن منطقة الخليج العربي . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف أثراجتياح النظام العراقي السابق للكويت على المنظومة الامنية لمنطقة الخليج العربي ؟

بدأت الازمة بين العراق والكويت عام 1990 مع قيام كلاً من المملكة العربية السعودية والكويت بالانتاج خارج حصصهم في الاوبك، وتبريرهم ذلك باسباب غير مقنعة حيث وصل سعر البرميل من (18) إلى (7) دولارات قبل الازمة[10]. وبعد جهود العراق لاقناع هذه الدول بالعدول عن سياستها عقد في جدة اجتماع بين وزراء النفط لكل من العراق والكويت والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، خلال المدة من 10 . 11 تموز

عام 1990، وقد تم فيه التعهد بالالتزام بحصص الاوبك، إلا ان وزير النفط الكويتي صرح في 16 تموز عام 1990، إن هذا الاتفاق صالح لمدة شهرين فقط وإن بلاده غير ملتزمة بالحصة المقررة بعد ذلك، أخيراً تبنت المملكة العربية السعودية مبادرة لحل الازمة، فعقد اجتماع في جدة في 31 تموز عام 1990، لكن هنا الاجتماع لم يسفر عن شيء ايضاً [11].

فضلاً عن، الأسباب الاقتصادية للازمة كانت هناك اسباباً اخرى، فالحكومة الكويتية رأت ان تنتهز الاوضاع الاقتصادية الصعبة للعراق، من اجل حسم قضية حدودها مع العراق، فالحكومة الكويتية تصورت ان الضعف الاقتصادي للعراق والظروف المالية الصعبة التي تشكل فرصة حقيقية من اجل الضغط على العراق للاستجابة لاي طلب كويتي، كل هذه العوامل وعوامل اخرى ساهمت في قرار احتلال الكويت عام1990 [12].

على الرغم من الخطأ الذي ارتكبه النظام السابق بدخوله للكويت آنذاك إلا إن بعض الانظمة العربية ارتكبت خطأ أخر، بسبب القرار الصادر عن مؤتمر القمة للجامعة العربية المنعقد في القاهرة في 10 آب عام 1990، والذي نصت احدى بنوده على الاستعانة بقوات اجنبية (غير عربية) لإخراج القوات العراقية من الأراضي الكويتية مما شكل خللاً اتسمت به المنظومة الامنية الخليجية منذ تلك الحقبة [13].

كما إن مؤتمر القمة لدول مجلس التعاون الخليجي الحادي عشر الذي عقد في الدوحة في 25 كانون الأول عام 1990، وهو اول مؤتمر عقد بعد احتلال النظام العراقي السابق للكويت عام 1990 جاء في بيانها الختامي ((إعلان الدوحة)) ((إن غزو الكويت قد كشف عدم كفاية الترتيبات الامنية القائمة في اطار مجلس التعاون الخليجي))، وقد دعا البيان إلى ((وضع ترتيبات امنية ودفاعية لدول المجلس التي تكفل حماية أمن دول المجلس))، ويرجع ذلك إلى إحساس منطقة الخليج العربي جراء هذه الأزمة ان الخطر الحقيقي على المنطقة كان مصدره اقليمياً وليس دولياً .... فالمنطقة شهدت حربين كبيرتين كانتا من داخل المنطقة نفسها، كالحرب العراقية الايرانية (1980 . 1988)، وحرب الخليج الثانية في آب عام 1990)) [14].

لقد، أصبح الاهتمام السياسي للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي هو العمل على عزل العراق دولياً واقليمياً بشكل خاص، من خلال قرارات اضفت عليها طابع الشرعية والالزام القانوني طبقاً للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، ومن قبل كل الاطراف والعربية على رأسها[15].

بعد احداث 11 أيلول 2001 عدت الولايات المتحدة الامريكية منطقة الخليج العربي كمرتكز في حربها ضد ما تسميه الارهاب، وسعت ادارة الرئيس الامريكي السابق بوش

(الابن) للحصول على دعم من الانظمة الخليجية، لاستخدام مواقع عسكرية في لدولها كجزء من المجهود الحربي فشاركت بعض الدول في التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية لغزو افغانستان عام2001 كالامارات العربية المتحدة هذا فضلا عن قيام هذه الدول بالتعاون مع الولايات المتحدة في الامور الاستخباراتية فضلا عن الدعم المالي [16].

وفيما يتعلق بالحرب الامريكية على العراق فيمكن القول إن الأهمية الاستراتيجية للعراق جعلته في مقدمة البلدان المستهدفة بحملة الولايات المتحدة الامريكية ضد الارهاب والتي اعلنها الرئيس الامريكي السابق بوش الابن عام 2002، والتي تهدف الى السيطرة على العراق ومنطقة الخليج العربي عموماً [17]، فبعد الحرب على افغانستان وسقوط نظام طالبان عام 2001، جاء دور العراق لوضع نظريات وسياسات المحافظون الجدد موضع التطبيق[18]، فبعد الاعلان عن استراتيجية الامن القومي الامريكية في ايلول عام 2002، بدأت الدعاية الممنهجة حول العراق كونه يمتلك اسلحة دمار شامل وله ارتباطات بتنظيم القاعدة، وكانت النتيجة ان منح الكونغرس الامريكي الرئيس الامريكي السابق بوش (الابن) سلطة شن الحرب لحماية الامن القومي الامريكي من الخطر الذي يمكن ان يشكله العراق[19]، ومن اجل تحقيق هذا الهدف شنت الولايات المتحدة الامريكية حربها ضد العراق في آذار 2003، دون الحصول على موافقة الأمم المتحدة سالبة من مجلس الأمن الدولي حقه في تفويض الدول للقيام بالعمليات العسكرية في حال تعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر، وفقاً للبند السابع من ميثاق الامم المتحدة وتتخذ ذريعة الدفاع عن النفس وفقاً للمادة 51 منه[20].

ومنذ الايام الاولى لسقوط النظام العراقي السابق في 9 نيسان 2003م، عمد الرئيس الامريكي السابق بوش (الابن) وافراد ادارته ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية الى التأكيد على ان التغيير في العراق هو البداية لسلسلة من التفاعلات والعلاقات الاقليمية والدولية الجديدة [21]، فجوهر الرؤية الامريكية يقوم على ان تغيير النظام في العراق سيكون البداية لاعادة ترتيب الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط، استناداً الى فكرة مؤداها ان الاحتلال العراق واقامة نظام حكم ديمقراطي سيكون مقدمة للتغيير الشامل في باقي دول المنطقة [22].

وفي شباط 2011 شهدت العديد من الدول العربية لاسيما دول المنطقة قيام ثورات وانتفاضات شعبية تطالب باسقاط الانظمة الحاكمة، ولم تكن منطقة الخليج العربي استثناءً من ذلك، إذ كان للمملكة العربية السعودية وإيران والكويت وسطنة عمان واليمن نصيباً منها، إلا إنها في البحرين تفجرت بحدة مما أثر على الأمن في منطقة الخليج العربي [23]،

وقد شهدت الكويت تحرك قطاعات شعبية واسعة طالبت بمزيد من الإصلاحات وتقليص نفوذ الأسرة الحاكمة، وإتاحة الفرصة أمام المزيد من المشاركة السياسية وتصاعد بالتزامن معها نشاط الجمعيات السياسية والمنظمات الاجتماعية التي بدأت تمارس نشاطاً سياسياً وهو ما رفع سقف المطالبات بالتغيير الديمقراطي، كما شهدت المملكة العربية السعودية مظاهرات تركزت في المنطقة الشرقية طالبت بمزيد من الحريات ووضع دستور وإصلاحات سياسية وكفالة المزيد من الحقوق السياسية لشريحة كبيرة من مواطنيها اللذين يعانون من التهميش والاقصاء في كل مرافق ومؤسسات الدولة، وتزايد نشاط مجموعات وافراد ما يسمى بالناشطين السياسيين الذين عبروا عن معارضتهم للنظام السياسي سواء داخلياً، أو من خلال منابر إعلامية وسياسية دولية مختلفة، وكان دخول إيران المؤيد للمظاهرات في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية عاملاً مؤثرا فالانظمة الخليجية تزعم ان هناك بعدا مذهبيا لهذه المعارضةً على أمن المنطقة، كما عبرت الكويت عن ذلك بطرد دبلوماسيين ايرانيين اتهمتهم بالتجسس وادانت المملكة العربية السعودية التدخل الايراني في الشؤون الداخلية لدول المنطقة [24] .

المحور الثاني : التحديات التي تواجه المنظومة الأمنية الخليجية

تواجه منطقة الخليج العربي تحديات متعددة الأوجه وهذه التحديات هي نتاج تطورات داخلية وإقليمية ودولية عدة، ولعل الاحداث التي تعرضت لها المنطقة في الماضي كانت بسبب ما تمتلكه من مصادر الطاقة، والاهمية الاقتصادية التي تحظى بها، والموقع الاستراتيجي الذي تحتله، وبناءا على ما سبق، يمكن أن نحدد التحديات المؤثرة على إداء المنظومة الامنية الخليجية بالاتي :

أولا : التحديات الداخلية التي تواجه المنظومة الأمنية الخليجية

1. الطبيعة السلطوية للانظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي

مما لاشك فيه، إن أغلبية الأنظمة السياسية في منطقة الخليج العربي تمتاز بكونها أنظمة غير ديمقراطية، فضلاً عن إنها نظم احتكارية للثروة والسلطة معاً، كما إن العائلات الحاكمة تحتكر السلطة السياسية احتكاراً مطلقاً ولا يسمح لأي فئة من فئات المجتمع بالمشاركة السياسية في الحكم، فضلاً عن كون ان تلك الأنظمة تتمتع بصلاحيات غير محدودة. كما إنها لا تفسح مجالاً للممارسات الديمقراطية في دولها، وتحول بكافة الوسائل السلطوية، ومن خلال سيطرتها على أجهزة الإعلام والتعليم دون تنمية الوعي الديمقراطي، كما إن هذه الأنظمة السلطوية تلتزم باعراف قبلية وضوابط دينية وأسلوب لا يجيز معارضة الحاكم وهو اسلوب اعتادت عليه شعوب المنطقة في علاقاتها مع الحكام[25]. كما تتسم

المؤسسات التشريعية في دول منطقة الخليج العربي عموماً بالانعدام، نتيجة محورية دور الحاكم واتساع صلاحياته وجمعه وفقاً لنصوص الدستور أو النظام الأساسي للحكم ما بين اختصاصات السلطة التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية .

2. النزاعات الحدودية البينية

فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي والنزاعات الحدودية القائمة بين دوله يمكن تحديد أهم العوامل التي أدت إلى ظهورها بما يأتي :

أولاً: ورثت دول منطقة الخليج العربي عن الحقبة الاستعمارية مشكلة من أكثر المشاكل تعقيداً أو خطورة إلا وهو مشكلة الحدود، فقد عمدت الإدارة البريطانية خلال سيطرتها على منطقة الخليج العربي على رسم الحدود السياسية بين كل دولة من دول منطقة الخليج العربي بطريقة تجعل لكل دولة مناطق تابعة لدولة آخرى إلى جانب اقتطاع مساحات من دول معينة والحاقها بدول آخرى إن لم يكن اعطاء بعضها استقلالاً تاماً، وقد تركت مشكلات الحدود دون تسوية لتصبح سبباً من الأسباب الرئيسية للخلاف بين دول المنطقة[26].

ثانياً: أدت كثرة انتشار الجزر في وسط منطقة الخليج العربي والتقارب الجغرافي لدول المنطقة إلى تعارض المصالح وتشابكها وظهور الصراعات الحدودية بشكل مباشر نتيجة التداخل الحدودي وما يقابل ذلك من ازدهار اقتصادي في المناطق المتنازع عليها خاصة المناطق البحرية والنفطية [27].

ثالثاً: إن منطقة الخليج العربي من اغنى خلجان العالم بالنفط والغاز الطبيعي والمعادن الطبيعية الآخرى، وقد ساهم ذلك بشكل كبير في ظهور المنازعات المتعلقة بالجرف القاري والمياه الاقليمية وبعض المناطق الساحلية التي ارتبطت نشأتها بالاكتشافات البترولية في تلك المناطق [28].

ويمكن تحديد ابرز الخلافات الحدودية بين دول منطقة الخليج العربي والتي بعضها قد تم تسويته والبعض الاخر ما يزال قائماً :

1. النزاع السعودي . القطري
2. النزاع السعودي . الإماراتي
3. النزاع القطري . البحريني
4. النزاع العراقي . الكويتي

3. العمالة الأجنبية :

يتزايد تأثير العمالة الأجنبية ويصبح أكثر خطورة على أمن تلك الدول التي يزيد فيها عدد الأجانب على السكان الاصليين، لاسيما في الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة [29]، إذ شكلت نسبة السكان غير الاصليين حسب الاحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي عام 2016 في الامارات العربية المتحدة ما نسبته5،81% من نسبة السكان و70% في قطر و60% في الكويت و38% في البحرين و1،27% في المملكة العربية السعودية وفي سلطنة عُمان مانسبته 4،25%، كما اختل التوازن في البحرين واصبح السكان الاجانب يشكلون نصف السكان تقريباً وبنسبة 4،49% في نهاية عام 2017

ثانيا : التحديات اقليمية

1. البرنامج النووي الإيراني

برزت الأزمة الحقيقية للبرنامج النووي الايراني مع الغرب في كانون الثاني 2003، عندما تم نشر صور إظهرت بناءايران لمنشأتين سريتين للوقود النووي جنوب ايران، ونفى المسؤولون الايرانيون على رأسهم الرئيس الاسبق محمد خاتمي(1997 . 2005) بالقول ((إن هذا التقرير لا أساس له من الصحة)) [30]، وفي آب من عام 2005 اعلنت إيران بشكل مفاجئ قدرتها على استخدام تقنية تسمح بإنتاج أكبر كمية من أكسيد اليورانيوم، أو ما يعرف بـ (الكعكة الصفراء) من خام اليورانيوم [31]. وفي كانون الثاني من عام 2006 استأنفت إيران ابحاثها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وهو الأمر الذي جعل التوتر بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران إلى أعلى درجاته دافعاً الأمور بإتجاه الخيار العسكري الذي لم يتراجع الحديث عنه رغم تأكيد تقرير الاستخبارات الأمريكية في عام 2007 أن إيران أوقفت العمل بأي نشاطات نووية ذات طابع عسكري[32]. وبعد عام أي في 2008 اعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الذي تولى الرئاسة عام 2005 ((إن بلاده باشرت بتركيب (600) جهاز طرد مركزي متطور في منشأة (ناتانز) النووية)) واعلن أيضاً الانتقال إلى مرحلة التخصيب الصناعي لليورانيوم، لافتاً إلى أن هدف بلاده هو الوصول الى انتاج (500) جهاز للطرد المركزي [33]. وفي أواخر ايلول 2009 كشفت الدول الغربية إن إيران قامت سراً ببناء مفاعل نووي جديد لتخصيب اليورانيوم في منطقة جبلية حصينة في مدينة قم منذ عام 2006 دون علم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مخالفة واضحة من جانب إيران لالتزاماتها [34] .

مما لاشك فيه أن امتلاك إيران للأسلحة النووية من شأنه التأثير على المنظومة الامنية الخليجية وعلى كافة المستويات الامنية والسياسية والاقتصادية والبيئية

2 . الصراع العربي . (الإسرائيلي)

ليس ثمة شك في أن للاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 تداعيات على توازن القوى في منطقة الشرق الاوسط صبت في مصلحة (إسرائيل) جملة وتفصيلاً، وبالمقابل ضعف الموقف الخليجي، رغم ما شكلته المعادلة بعد الحرب من تغيرات تصب في صالح دول منفردة كالكويت وقطر مثلاً، فالأولى تخلصت من شبح النظام العراقي السابق، والثانية، حصلت على جائزة القاعدة الامريكية الأهم في العالم والمنطقة بعد خروج القوات الامريكية من الاراضي السعودية عام 2003، وأفرز خروج العراق من خريطة التوازنات الاقليمية اوضاعاً جديدة سواء صعوداً بالنسبة لبعض القوى أو هبوطاً للبعض الأخر، وبرز مصطلح اعادة رسم خريطة المنطقة في الخطاب السياسي الامريكي. بيد أن ظهور هذا المصطلح لم يتواكب فقط مع الحرب الامريكية على العراق عام 2003 وإنما سبقها بفترة طويلة ليؤكد أن هذا الأمر مطروحاً في الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة [35].

وفي اعقاب تطبيق خطة الفصل بين (إسرائيل) وقطاع غزة عام 2005، صرحت عدد من الدول الخليجية ومنها البحرين عن خطوات تطبيع مع (إسرائيل) كما طالب وزير الخارجية القطري السابق حمد بن جاسم الدول العربية أن ترد بإيجاب على الخطوة التي قامت بها (إسرائيل) (الفصل عن القطاع)، وهذا ماحدث بالفعل عندما استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين قطر و(إسرائيل)، قبل الانسحاب الكامل (لإسرائيل) من المناطق المحتلة[36]

وعلى الرغم من إنكار دول منطقة الخليج العربي في السابق رغبتها في التطبيع مع (إسرائيل) إلا إنها تحتفظ بعلاقات سرية مع (إسرائيل) وبشكل رئيسي في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية، وكانت العلاقات السرية (لإسرائيل) مع الإمارات العربية المتحدة قد عرضت جزئياً من خلال تسريب وثائق دبلوماسية في أواخر تشرين الثاني 2010 من قبل موقع ويكليكيس الذي كشف عن الحوار السري والدائم بين البلدين، حتى وأن كان التعاون بين (إسرائيل) ودول منطقة الخليج العربي يدور حول المسائل الأمنية والاستخبارية، وهو لذلك سري بالطبيعة . وفي صيف عام 2011 تم الاعلان عن وثائق تدل على موافقة المملكة العربية السعودية السماح للطائرات الحربية الإسرائيلية بإستخدام مجالها الجوي في حال الهجوم على مواقع إيران النووية . ويؤكد سامي الفرج، رئيس مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية ومستشار الكويت ودول آخرى في مجلس التعاون الخليجي إن ((دول مجلس التعاون الخليجي شاركت (إسرائيل) في المشاورات والتبادل الاستخباري، خصوصاً فيما يتعلق بالتهديد الإيراني))، ولعل ما ربط دول منطقة الخليج العربي بـ (إسرائيل) في السنوات الأخيرة

أكثر من أي شيء أخر هو خوفها المتبادل والمتزايد أكثر من أي وقت مضى من إيران [37] . واخرها الاتفاقية الابراهيميه في العام 2020 .

3 . الصراع الإيراني . الإسرائيلي

بعد أحداث 11 أيلول 2001 كان لـ (إسرائيل) دور كبير في إظهار إيران كدولة راعية للإرهاب، بدعوى إن لها صلة في التخطيط ودعم العديد من العمليات الإرهابية، فضلاً عن تقديم التمويل والتدريب والأسلحة، لحزب الله اللبناني ومنظمة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهذه الاتهامات مرتبطة بالموقف الإيراني الرافض لعملية السلام في الشرق الاوسط والعداء الإيراني لوجود (إسرائيل) في المنطقة التي وصفها المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي بإنها ((ورم سرطاني)) [38] .

أن التحولات الجيوسياسية التي حدثت في الشرق الاوسط عمقت التنافس بين البلدين، وعندما قامت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 وانتهت بإزالة العدو المشترك لهما معاً ،و بدأت إيران تنظر لنفسها على إنها القوة الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط [39]، لذلك تصاعد العداء (الإسرائيلي) لإيران وسياساتها المستمرة نحو تعزيز قدراتها الدفاعية سواء كانت في مجال الأسلحة التقليدية أم غير التقليدية، لتشكل بذلك الدولة الإقليمية الوحيدة القادرة على تحدي التفوق (الإسرائيلي) بنجاح، إذ أكد وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد ((إن إيران ما زالت تشكل تهديداً للمصالح الإستراتيجية الامريكية ومن بينها ضمان أمن (إسرائيل))) [40] .

ثالثا : التحديات دولية

1. الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي

يمكن القول، أن أحداث 11 أيلول 2001 ساهمت في أحداث تحول في الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، إذ غدا هذا الوجود أكثر عدداً واوسع انتشاراً، فالولايات المتحدة الامريكية عندما شرعت في الحرب على افغانستان عام 2001 قدمت كل دول منطقة الخليج العربي التسهيلات اللازمة للعمليات العسكرية الامريكية وخصوصاً الامارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان وقطر والبحرين والمملكة العربية السعودية، وبعدها وفي سياق الاستعدادات الامريكية لشن الحرب على العراق عام 2003 لعبت الكويت دوراً رئيسياً في هذه الحرب، إذ تمركز فيها نحو 150 الف جندياً امريكي وانطلقت منها هذه القوات للحرب على العراق[41]. كما أن 300 طائرة قامت بضرب العراق انطلاقاً من القواعد المنتشرة في المملكة العربية السعودية وسمح لها بالتالي بحرية الحركة في الاجواء السعودية وقاعدة السليلية في قطر [42] .

لقد أدى الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 الى تخفيض القوات الامريكية الموجودة في المملكة العربية السعودية [43]. لقد ادى احتلال العراق عام2003، إلى تمركز قوة أمريكية ضخمة فيه، فمن بين ما يقدر بحوالي 350 الف جندي امريكي ينتشرون في حوالي 130 دولة حول العالم، كان هناك أكثر من 150الف جندي امريكي في العراق، واستمر هذا الوجود الا انه تم الانسحاب بالكامل للقوات الامريكية من العراق نهاية عام 2011 بموجب اتفاقية سحب القوات الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية عام 2008[44]. وفيما يتعلق بالدول الخليجية فأن حجم القوة العسكرية الامريكية على سبيل المثال في البحرين تبلغ نحو 300 عسكري امريكي موجودين في قاعدة الجفير العسكرية القريبة من المنامة، والتي تضم مركز قيادة الاسطول الخامس وميناء سلمان وقاعدة الشيخ عيسى الجوية، كما يصل عدد القوات الامريكية في سلطنة عُمان إلى أكثر من 270 جندي أمريكي، كما يوجد في الكويت نحو 25 الف عسكري امريكي حسب تقرير التوازن العسكري عام 2006، كما يبلغ عدد القوات الامريكية في قاعدة العديد الجوية في قطر نحو 6540 عسكري أمريكي، حسب تقرير مجلة جينز الدفاعي، كما يصل عدد القوات الامريكية في الإمارات العربية المتحدة إلى ما يقارب 1300 عسكري امريكي اما ما يتعلق بالمملكة العربية السعودية فأن الولايات المتحدة الامريكية بعد احداث11أيلول 2001قد قامت بتخفيض وجودها العسكري هناك وتشير التقارير الى وجود300عسكري امريكي فقط بعد ان كانت المملكة اكبر دولة مضيفة للوجود الامريكي في المنطقة [45].

2. الإرهاب

عمدت الادارة الامريكية بعد احداث 11 أيلول 2001 الى الربط بين غياب الديمقراطية في منطقة الشرق الاوسط وانتشار الارهاب الذي يشكل تحدياً للإدارة الامريكية ، لذا فأن الولايات المتحدة الامريكية وجهت العديد من الاتهامات إلى دول منطقة الشرق الاوسط عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة كونها منطقة تشهد واقعاً متردياً في مجال الديمقراطية وتعيش حالة من الانغلاق الديني والبرامج التعليمية التي تنتج ثقافة الكراهية ضد الولايات المتحدة الامريكية والغرب، وعليه يمكن القول، أن أحد أهم أسباب انتشار الارهاب في منطقة الخليج العربي بصورة غير مسبوقة يرجع بشكل أساسي إلى تداعيات احداث 11 أيلول 2001، وما تلى ذلك من احتلال لافغانستان عام 2001، وللعراق عام 2003 وتحول كلا البلدين إلى مركز لاستقطاب القوى الارهابية، كما أن مجموعة أحداث العنف في افغانستان والعراق اثرتا بشكل سلبي في دول منطقة الخليج العربي من خلال العائدين، الذين شكلوا موجات ارهابية كلفت المجتمعات الخليجية الكثير [46].

3. تجارة الأسلحة

تنامت تجارة السلاح بين دول منطقة الخليج العربي والدول الغربية عامة والولايات المتحدة الامريكية خاصة بشكل لم يسبق له مثيل، حيث أصبحت منطقة الخليج العربي سوقاً للسلاح الاكثر حيوية في العالم إلى حد دفع بعضهم إلى أن يطلق عليها أسم (واحة تجارة الاسلحة) [47]. وتعد منطقة الخليج العربي السوق الاهم عالمياً لتجارة السلاح[48]. اذ تعد الولايات المتحدة الامريكية أن تجارة السلاح أحد عناصر سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، ويقول كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية الاسبق ((ستبقى السياسة العسكرية الامريكية في الشرق الاوسط مرتبطة بالصفقات العسكرية وستبقى مبيعات الاسلحة لدول منطقة الخليج العربي مهمة لنا، وبسبب صفقات الأسلحة هذه سيزداد التعاون بين القوات الامريكية ودول مجلس التعاون الخليجي))[49] .

لقد تحولت منطقة الخليج العربي إلى ما شابه الجائزة الكبرى التي تتنافس عليها الدول والشركات المهتمة بتطوير وصناعة الاسلحة والمعدات العسكرية .

المحور الثالث: العراق ومستقبل المنظومة الامنية الخليجية

يهتم اغلب الباحثين في موضوع مستقبل العلاقات بين العراق ودول منطقة الخليج العربي بفرضية مفادها ان ضعف او نمو هذه العلاقات لابد ان يكون له انعكاسات ليس على الطرفين فحسب بل على دول المنطقة جمعاء [50]، وفي هذا الاطار يطرح هذا المطلب ثلاث رؤى مستقبلية مختلفة سيتم تناولها تباعاً :

الاول : استمرار الوضع الراهن

إن تاريخ العلاقات بين العراق ودول منطقة الخليج العربي الست لا يدعو الى التفاؤل، الامر الذي يعكس حالة من الازدواجية والريبة اللتان طالما اتسمت بهما العلاقات بين العراق وجيرانه من دول منطقة الخليج العربي، فتأريخياً كان النظام العراقي السابق يسعى الى بسط هيمنته على المنطقة وكانت دول منطقة الخليج العربي الست تخشى من ان ترزخ تحت نفوذه، وحتى بعد سقوط النظام العراقي السابق عام 2003، وجدت بعض دول منطقة الخليج العربي ان من الضرورة ان تواجه احتمال ان يكون العراق، على سبيل المثال لا يزال يملك القوة الكامنة لفرض هيمنتة على المنطقة، وتحدي مكانة المملكة العربية السعودية داخل بنية مجلس التعاون الخليجي، وفي محاولة دول منطقة الخليج العربي للتخلي عن مواقفه السابقة وبناء اطار اقليمي جديد فهي بحاجة الى دراسة الافتراضات التي كانت حافزاً لتفاعلها مع العراق اثناء عقد الثمانينات من القرن العشرين التي افضت الى القرار الجماعي بالابقاء على العراق في وضع القوة المقابلة لإيران [51]، من جانب اخر، ترى

دول منطقة الخليج العربي الست أن القول باحتمال قيام ترتيب أو انخراط العراق فيه أمر يشوبه وجود مقيدات ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار فهي ترى انه مالم يستقر العراق لن يكون هناك دافع نحو القيام بترتيبات اقليمية مع الدول الاخرى، أو أن يتجه الخليجيون الى ضمه اليهم [52]، فدول منطقة الخليج العربي ترى ان تراجع العمليات المسلحة لا يعني توقفها، بل انها تزداد احياناً وتنخفض احياناً آخري، وبالتالي تكون امكانية فرض السيطرة على التفجيرات والاعمال الارهابية صعبة جداً ولا شك ان دول منطقة الخليج العربي لا تريد ان تكون طرفاً في هذه الحالة الأمنية غير المستقرة [53]، كما ان استقلالية القرار العراقي يعد امراً غير مرغوب فيه من وجهة النظر الخليجية، بمعنى خشية دول منطقة الخليج العربي الست من وضع العراق الجديد بعد التغيير السياسي في عام 2003 [54].

كما إن دول منطقة الخليج العربي تزعم ان العراق بعد عام 2003 انتهى ليكون ورقة مضافة لاجندات ايران، اذ أفرز الواقع بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام2003 خريطة جديدة مفادها عدم امكانية الوثوق بالعراق في الحسابات الخليجية كقوة صديقة او محايدة وهو في افضل الاحوال ورقة بيد ايران والولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي يمكن استخدامه ضدها في حال الرغبة بالحصول على التزامات او فرض شرعية محددة عليه من وجهة نظرهم [55].

تشير التوقعات في مختلف الاوساط الى ان عراقاً ديمقراطياً يربط بعلاقات قوية مع الغرب قد يحل في نهاية الامر محل المملكة العربية السعودية كشريك رئيس للولايات المتحدة الامريكية في الملف الأمني للمنطقة وهو ما يؤثر سلباً بدول منطقة الخليج العربي الست من وجهة نظرها، وبصرف النظر عن الموضوعات التي تحيط بهذه المسألة بالذات، وفأن دول منطقة الخليج العربي الست تحتاج الى التفكير في بنية العلاقات الأمنية فيما بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية، وفي الدور الذي ينبغي على العراق ان يمارسه ضمن اطار استراتيجي جديد، كما يرى البعض ان للولايات المتحدة الامريكية التأثير الكبير في صناعة القرار السياسي الخليجي وان دعوات الولايات المتحدة الامريكية العلنية التي تنصح بها دول منطقة الخليج العربي للتعاطي مع العراق، لإقامة علاقات معه او قبول عضويتة في مجلس التعاون الخليجي والتنازل عن الديون هي ليست إلا دعوات اعلامية اكثر مما تكون جدية فليس من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية ان تكون علاقات العراق مع دول منطقة الخليج العربي جيدة او ايجابية وان صناع القرار في البيت الابيض يرون ان بقاء الحال على ماهو عليه لمصلحة اجندة امريكية بدأت ملامحها تتشكل حيث بقاء الوجود الامريكي في هذه المنطقة الحيوية من العالم جزء من تلك المصلحة [56].

إضافة الى ما سبق، فأن هناك مجموعة من التحديات التي تؤثر على واقع ومستقبل العلاقة بين العراق ودول منطقة الخليج العربي الست وهي قضية الملفات العالقة بين الكويت والعراق كقضية الديون والتعويضات، و قضية الاسرى والمفقودين التي لا زالت تعد من القضايا الخلافية بين الجانبين اذ ان هذا الملف يبقى مفتوحاً في ظل وجود بعض الاسرى العراقين في الكويت وان اطلق سراح بعضهم، هذا ومن الصعوبة ان يصل الطرفين الى حلول حاسمة لهذه المسألة الشائكة [57]. كما انه ماتزال مسألة الديون بين اخذ ورد بين العراق ودول منطقة الخليج العربي الست، والتي هي وكما سبق الحديث عنها في دراستنا ليست ديون بل هي عبارة عن منح ومساعدات كانت قد قدمتها هذه الدول للعراق اثناء الحرب العراقية الايرانية عام 1980 . 1988 [58].

الثاني : احتمالية دخول العراق في المنظومة الامنية الخليجية

لم يكن العراق عضواً من اعضاء مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسة عام 1981 والى الآن، رغم ان العراق يشكل مكوناً فعالاً في منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي بشكل خاص، بسبب عدم ثقة دول منطقة الخليج العربي بالسياسات التي كان ينتهجها النظام العراقي السابق، إلا انه بعد عام 2003، ظهرت دعوات جدية لانظمام العراق لمنظومة الأمن الخليجي، انطلاقاً من واقع ان العراق دولة خليجية كذلك لزوال الاسباب التي كانت تمنع دخول العراق للمجلس بعد سقوط النظام العراقي السابق [59]، فالعراق اليوم في ظل نظام ديمقراطي تعددي وتوجهات سياسة خارجية تتسم بالمصداقية واحترام سيادة الاول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، كما ان خطوة كهذه تصب في الاتجاه الواقعي للتقريب بين دول المنطقة وسعيها نحو تحقيق الكثير من المشاريع التي ظلت حبراً على ورق، رغم تبنيها من قبل الجامعة العربية، وفي مقدمتها مشروع التكامل الاقتصادي العربي، وكذلك محاولات العراق الصادقة لمد الجسور بينه وبين كل دول العالم وفق اسس المصلحة المشتركة، كل ذلك دفع بعض دول مجلس التعاون الى ان تبادر إلى إظهار رغبتها في انضمامه للمجلس [60].

كما ان ثمة اسباب قوية وواضحة للعيان تقف وراء رغبة دول منطقة الخليج العربي في ان تربط العراق ضمن اطار اقليمي، إذ أنَّ ذلك من شأنه ان يضيف ثقلاً اقتصادياً وقوة سياسية للمجلس ذاته [61].

وتشكل احتمالات دخول العراق الى مجلس التعاون الخليجي توسعاً مهماً لامكانات مجلس التعاون الخليجي بوصفه كتله اقتصادية وسياسية، كما سيؤدي اضافة العراق الى مضاعفة عدد سكان الكتلة تقريباً، وبتعبير اقتصادي فأن العراق سيزدهر لا محالة ويمكنه

ان يعزز قوة المجلس الاقتصادية بدرجة كبيرة في السنوات القادمة [62]، لذلك فان تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول منطقة الخليج العربي سيسهم في تعزيز العلاقات السياسة بالشكل الذي يشجع العراق الى الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي، خاصة وان العراق له ثقله السياسي والاقتصادي ويمتلك ثروات طبيعية هائلة، فكما هو معروف فأن العراق يحتل المرتبة الثانية في العالم بعد المللكة العربية السعودية من حيث احتياطاته النفطية، فضلاً عن الحقول غير المستثمرة والمكتشفة الى جانب كميات الغاز الطبيعي، ناهيك، عن الاراضي الخصبة والايدي العاملة والخبرات العلمية الاخرى، بما يطمئن الشركات الخليجية على الاستثمار فيه، بعكس ماذا كان دولة فقيرة[63]، كما ان المسائل الاساسية الواجب الاتفاق عليها بين العراق ودول منطقة الخليج العربي الست قبل الانضمام يمكن ان تنحصر بالاتي : [64]

1. الحرص على الاستقرار السياسي – الأمني للمنطقة .
2. تسوية القضايا العالقة .
3. اعفاء الاقليم من التدخلات الخارجية (التسوية الثنائية للمنازعات الثنائية) .
4. عدم تنفيذ دور الوكيل لاي قوة كبرى، واتخاذ موقف موحد من وجود قوات و قواعد عسكرية اجنبية في أراضي الاقليم .
5. تبني سياسات متجانسة بشأن التعاون الاقتصادي والسياسات النفطية والنزاعات الاقليمية.
6. تجنب سباق التسلح الذي يهدف الى فرض سيطرة احد الاطراف على الاطراف الاخرى .
7. تبني موقف متقارب من سياسات الاصلاح السياسي الداخلي .
8. اقتناع الخليجيون ان احتواء العراق خليجياً كفيل بموازنة قوة ايران .

وفيما يخص وجهة النظر الامريكية في هذا الجانب فقد عبر عنها وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس في 2008 في منتدى حوار المنامة حول أمن الخليج الذي نظمته مملكة البحرين بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية للمدة من 12 . 14 كانون الاول 2008 بمشاركة مسؤولين من 25 دولة من بينهم الولايات المتحدة الامريكية والعراق وايران، إذ دعا في كلمته دول منطقة الخليج العربي الى ضم العراق الى مجلس التعاون الخليجي[65]، وبهذا المعنى فأن العلاقات الامريكية العراقية قدمت فرص اندماج العراق في بيئته الاقليمية الخليجية، وزاد من امكانية قبوله فيها دونما هواجس متضخمة في هذا الاتجاه او ذاك، وهذا احد المتغيرات التابعة للمتغير الامريكي الرئيسي في معادلة أمن منطقة الخليج العربي [66]. كما دفعت خطة الانسحاب الامريكي من العراق الى خلق مناخ اقليمي اكثر تقبلاً لدمج العراق في

محيطة، والقبول به كطرف في معادلات الأمن والتعاون في منطقة الخليج العربي، وهذا في الاصل هدف امريكي معلن، اكدت علية مراراً ادارة الرئيس الامريكي الحالي باراك اوباما، ذلك مع ضرورة التأكيد في الوقت ذاته على ان دمج العراق في محيطة الاقليمي يعد حاجة عربية وضرورة ثابتة ومتقدمة من ضرورات أمن منطقة الخليج العربي[67]، وهذا ما اكد عليه رئيس وزراء البحرين الامير خليفة بن سلمان آل خليفة، في اطار التحضيرات لانعقاد المجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي في العاصمة الاماراتية ابوظبي في السادس والسابع من شهر كانون الاول عام 2010، إذ دعا الى عودة العراق كبلد قوي وفعال في منظومة العمل الخليجي واكد قائلاً:((إن عودة العراق القوي الى منظومة العمل الخليجي والعربي سيزيدها قوة ومنعة)) [68].

كما دخل العراق والكويت مرحلة جديدة من العلاقات بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري كامل المالكي للكويت وحضور الشيخ صباح الاحمد الصباح قمة بغداد عام 2012، حيث تزايدت الامال ببروز عهد جديد من العلاقات العراقية . الخليجية لما تمثلة الكويت من اهمية في هذه المنطقة، مما يترك الخيار لبقية الدول في طي صفحة الماضي، ويرى الخبراء انه يمكن ومع تحسن العلاقات اذا كانت هناك ارادة حقيقية لبقية الدول الخليجية كأرادة الكويت، بأن يصبح العراق العضو السابع لمجلس التعاون الخليجي، وهو مكسب لهذه الدول ايضاً وليس للعراق فقط، وكان سفير الكويت لدى العراق علي المؤمن قد قال مؤخراً ((ان الزيارات الاخيرة المتبادلة بين قادة البلدين، ستنعكس ايجاباً على العلاقات الثنائية في المرحلة المقبلة)) [69]، كما دعت الكويت ايضاً العراق للانضمام الى مجلس التعاون الخليجي بعد ثمانية ايام من زيارة نجل امير الكويت ووزير شؤون الديوان الاميري ناصر صباح الاحمد الى العراق عام 2012، وكشف خلالها عن وجود توجه كويتي للشراكة مع العراق ضمن منظومة اقليمية لدول شمال الخليج ، كما اوضح ان بلاده تهدف من خلال هذه المنظومة الى تنويع اقتصادها بحيث لا يعتمد على النفط بشكل كامل[70].

لذلك تبقى مسألة انضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي بحاجة الى ممهدات تقوم بها دول منطقة الخليج العربي الست لاستيعاب العراق، كما ينبغي على العراق ايضاً اثبات نفسه كعنصر بناء في المنظومة الامنية الخليجية لا كما تظنه دول منطقة الخليج العربي كمهدد لها .

الخاتمة:

لقد كان توجه الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003، للانفتاح الاقليمي والدولي خاصة مع دول منطقة الخليج العربي من خلال محاولاتها لازاحة اية معرقلات لهذه العلاقة واقامة علاقات ودية وعلى جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، إلا

ان دول منطقة الخليج العربي وعلى الرغم من ادراكها بأن العراق يمثل ثقلاً سياسياً واقتصادياً كبيراً في منطقة الشرق الاوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي خصوصاً، إلا انها لا تزال تاخذ موقفاً مترداً بشأن استئناف العلاقة مع العراق أو إمكانية انضمامه الى مجلس التعاون الخليجي .

ومع التوجه نحو اعادة بناء العلاقات الخلجية العراقية كان لابد من توفر النظرة الواقعية في النظر الى العلاقات الخليجية العراقية بأعتبارها مصلحة مشتركة للامن والاستقرار الاقليمي بقدر كونها استجابة لمعطيات الجغرافيا والتاريخ، كما ان المطلوب هو سلسلة متكاملة في الاجراءات التي تعيد الحياة لهذه العلاقات بعد كل ما اعتراها من مشكلات. وهذه مهمة مشتركة لكن المسؤولية الاكبر تقع على دول منطقة الخليج العربي بسبب الظروف التي يمر بها العراق.

إن وجود العراق في مجلس التعاون الخليجي سيساهم في نمو وزن المنطقة وتاثيرها السياسي في المستوى الاقليمي والدولي الى جانب التكامل الاقتصادي والتجاري، كما سيساعد في الحد من التناقضات والتوترات في المنطقة سواء داخل المنطقة ام الاقليم، كما ان العراق يمكن ان يكون ضمانة تحد من التوترات مع ايران وبوابة لعلاقات ايرانية خليجية خاصة في ظل ما يتمتع به من علاقات مع ايران و الولايات المتحدة الامريكية بنفس الوقت.

كما يجب ان تحدد دول منطقة الخليج العربي الدور الذي تود ان يؤديه العراق ضمن الاطار السياسي والاقتصادي في المنطقة كما يجب ان يكون لدول المنطقة تصور ما عن الكيفية التي يمكن للعراق من خلالها أن يتكيف داخل هذا الاطار على نحو تكافلي ومتبادل، كما ينبغي على دول منطقة الخليج العربي تجاوز الخلافات بينها وبين العراق اذا ارادت ان تقيم اطاراً امنياً جديداً للمنطقة.

الهوامش:

(1) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات دكتوراه (28)، بيروت، 2011، ص108 .

(2) حسين أغا وآخرون، الاستراتيجية الامريكية الجديدة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002، ص16 .

(3) نصرة عيد الله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2013، ص60 .

(4) نقلاً عن : مجيد هداب هلهول، الأسباب الإيديولوجية لحرب العراقية . الإيرانية، مجلة السياسية الدولية، العدد (17)، الجامعة المستنصرية، 2011، ص151 ،

(5) نصرة عبد الله البستكي،امن الخليج من غزوالكويت الى عزو العراق، مصدر سبق ذكره، ص60 . 61 ،

(6) احمد عبد القادر مخلص، يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011 ص87 ،

(7) محمد سعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2000، ص467 ،

(8) مجيد خدوري، حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي . الإيراني، ترجمة : وليد خالد وأحمد حسن، ط2، مكتبة مصر، دار المرتضى، بغداد، 2008، ص67 ،

(9) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات دكتوراه (28)، بيروت، 2012، ص163 .

(10) ميثاق خير الله جلود، العلاقات الخليجية التركية 1973 . 1990، مركز الدراسات الاقليمية، الموصل، 2008، ص162 .

(11) المصدر نفسه، ص163 .

(12) عبد الخالق عبد الله، أزمة الخليج خلفية الازمة ودور الادراك والادراك الخاطئ : في ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص88 .

(13) برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية : أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص21 .

(14) نقلاً عن : نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي...،مصدر سبق ذكره، ص303 . 306 .

(15) بيار سالنجر، اريل لورن، المفكرة الخفية لحرب الخليج، شركة مطبوعات، بيروت . لبنان، 1991، ص2

(16) جريجوري جوز، السياسة الامريكية في الخليج 2001 . 2002، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2019 ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2020 ص179 .

(17) ابو بكر الدسوقي، امريكا والارهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد (146)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 2001، ص99 .

(18) نعوم تشومسكي، الهيمنة ام البقاء : السعي الامريكي للسيطرة على العالم، ترجمة : سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص19 .

(19) المصدر نفسه، ص26 .

(20) حسن نافعة، وجهة نظر : تطور الرؤية الامريكية اتجاه العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (153)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، 2003، ص78 .

(21) باقر جواد كاظم، الرؤية الامريكية لاعادة صيغة التفاعلات الاقليمية لمنطقة الشرق الاوسط : دراسة في الدور العراقي، مجلة قضايا سياسية، العدد (18)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2009، ص130 .

(22) أحمد إبراهيم محمود، العراق الجديد في الاستراتيجية الامريكية للشرق الاوسط، مجلة دراسات دولية، العدد (154)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 2013، ص63 .

(23) محمد مجاهد الزيات، المشهد في الخليج والجزيرة العربية، مستقبل الاوضاع في المنطقة في ضوء الثورات العربية، اوراق الشرق الاوسط، العدد (52)، المركز القومي للدراسات الشرق اوسطية، 2011، ص179 .

(24) محمد مجاهد الزيات، مصدر سبق ذكره، ص140 . 141 .

(25) عبد الخالق عبد الله، النظام الاقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد (114)، مركز الدراسات السياسية والدولية، الاهرام، القاهرة، 1993، ص31 .

(26) شمة بنت محمد بن خالد آل نهيان، تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الامن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد (246)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب 1999، ص51 .

(27) راشد المري، عوامل اقتصادية وجغرافية وراء المنازعات الحدودية الخليجية : دراسة حول النظام القانوني للجرف القاري، جريدة القبس الكويتية، العدد (13166)، 23 / 1 / 2020، الانترنت :

http://www.alqabass

(27) المصدر السابق .

(28) محمد المسفر، العمالة الاجنبية وامن الخليج، بلا،2021، الانترنت:

http://www.muhd.maktoob.com

(30) نقلاً عن : رشا حمدي، موقف إدارة بوش تجاه البرنامج النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، العدد (152)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 2003، ص309 .

(31) نور عبد الآله عجرش، البرنامج النووي الايراني والتوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مصدر سبق ذكره، ص233 .

(32) سهيلة عبد الانيس، ملف إيران النووي : دراسة في الموقف الدولي من التطورات الاخيرة، الحدث السياسي، العدد (7)، وحدة الدراسات والبحوث، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، 2010، ص23 .

(33) احمدي نجاد يعلن امتلاك ايران نحو ستة الالف جهاز طرد مركزي، اخبار الافاق، 26 / 7 / 2018، بلا، الانترنت :

http://www.aafaq.org

(34) سهيلة عبد الانيس، ملف إيران النووي : دراسة في الموقف الدولي، مصدر سبق ذكره، ص24 .

(35) ياسر قطيشات، مستقبل العلاقات الخليجية . (الإسرائيلية)، الحوار المتمدن، العدد (3259)، 27 / 1 / 2021،ص6، الانترنت

http://www.ahewar.org

(36) إسرائيل ودول الخليج ((تجميد مقابل تسوية))، مركز دراسات الامن القومي الاسرائيلي، 28 / 9 / 219، بلا، الانترنت :

http://www.samanews.com

(37) فهد مزبان، بين البعد الايديولوجي والبرغماتي : العلاقات الايرانية . (الاسرائيلية) إلى أين، سلسلة ايران والعالم، العدد (11)، السنة الاولى، مركز الدراسات الايرانية، جامعة البصرة، ص1 .

(38) Pauala A، Desutter، Iranian terrorism، Washington، Desptemper، 2021، P، 17 ،

(39) هل الصراع الاسرائيلي الايراني قد يؤدي إلى صراع مسلح ؟ تقرير مؤسسة راند، ترجمة الموقع، 25 / 1 / 2022، بلا، الانترنت :

http://www،rand،org

(40) نقلاً عن : لازم لفتة المالكي، دور اللوبي الصهيوني في العلاقات الايرانية . التركية، شؤون ايرانية، العدد (1)، مركز الدراسات الايرانية، جامعة البصرة، 2014، ص5 .

(41) سهيلة عبد الانيس، ابعاد الوجود العسكري الامريكي في الخليج والاتفاقية الامنية العراقية الامريكية، الحوار المتمدن، العدد (2484)، 3 / 12 / 2022،بلا، الانترنت : org،ahewar،http://www

(42) معتز الدبس، القواعد العسكرية الامريكية وتأثيرها على الامن القومي العربي (الخليج العربي)، 3 أب 2023، الانترنت :

http://www،motazdebesmaktoobblog،com

(43) اسعد الدندشلي، نتائج سلبيات الوجود العسكري الامريكي ومستقبله، نيسان 2022، بلا،الانترنت :

http://www،aldandachli،maktobblog،com

(44) القواعد العسكرية في الخليج، الشبكة الامريكية، 8 / 12 / 2023، بلا،الانترنت :

http://www،arabicmilitray،com

(45) سهيلة عبد الانيس، ابعاد الوجود العسكري الامريكي في الخليج والاتفاقية الامنية العراقية، مصدر سبق ذكره .

(46) هاني مراد، الارهاب وامن الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد (41)، مركز الخليج للابحاث، دبي، شباط، ص57 . 58 .

(47) مراد إبراهيم الدسوقي، تجارة السلاح والامن القومي في منطقة الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (112)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 1995، ص181 .

(48) عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الانفاق العسكري في الوطن العربي 1970 . 1990 : دراسة في الاقتصاد السياسي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2020، ص183 .

(49) تميم حسين محمد التميمي، المتغيرات المؤثرة في السياسة النووية الايرانية، مجلة دراسات عراقية، العدد (6)، مركز العراق للبحوث والدراسات، بغداد، كانون الاول 2016، ص9 .

(50) جاسم يونس الحريري، العراق ودول الخليج (المتغيرات والمستقبل)، العراق ودول الخليج (المتغيرات والمستقبل)، دار امجد ، عمان، 2019 ، ص102 .

(51)جيمس رسل، تشكيل النظام السياسي العراقي : دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط1، سلسلة محاظرات الامارات (90)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005، ص18 – 20 .

(52)خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي، مجلة دراسات دولية، العدد 33، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان 2018، ص ص147 . 148 .

(53) سعيد حارب، لماذا يرفض مجلس التعاون دخول العراق، صحيفة اوان الكويتية، العدد 393، 18 / 12 / 2019 ، للموقع:

www.awan.com

(54) خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي، مجلة دراسات دولية ، العدد 33، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، نيسان 2018، ص148 .

(55) خضر عباس عطوان، الخليج العربي وصراع القوى الكبرى، نحو ادوار عربية . خليجية فاعلة، مجلة قضايا سياسية، العدد 18، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2019، ص179 .

(56)عبد الكريم صالح، مجلس التعاون ومستقبل العلاقات العراقية . الخليجية 14 / 7 /2021 للموقع : www.almohsun.elaphbog.com

(57) الكويت تطالب العراق بالتعاون في ملفي المفقودين واعادة الممتلكات المسروقة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 11095، 14 /2021/4 ، للموقع :

www.awsat.com

(58)حامد عبيد، المديونية العراقية، مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد، 2022، ص110،

(59) العراق ومجلس التعاون الخليجي، صحيفة الايام، العدد 7919، 14 / 12 / 2023، للموقع :

www.alayam.com

(60) راسم قاسم، حول عودة العراق للانظمام الى مجلس التعاون الخليجي، 18 / 4 / 2022، للموقع :

www.majlis.mc.com

(61)جيمس رسل، دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ط1 ، سلسلة محاظرات الامارات (90) ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2022 ، ص22 .

(62) المصدر السابق، ص ص 23 . 24 .

(63)عبد الرزاق خلف محمد الطائي، العراق وفكرة الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي العربية الفرص المتاحة والقيود المفروضة : مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، اعمال المؤتمر العلمي السادس، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2019، ص ص15 . 17 .

(64) خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص174 .

(65) نقلاً عن : واثق محمد براك، الدعوة العراقية لانشاء تجمع اقليمي خيار استراتيجي ام مبادرة سياسية، الراصد الاقليمي، العدد 24، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، كانون الثاني 2020، ص3 .

(66) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج العراق وايران والمتغيرات الامريكية، ط1، دراسات استراتيجية، العدد (147)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2019، ص14.

(67) المصدر نفسه، ص65 .

(68) نقلاً عن : العراق ومجلس التعاون الخليجي، مصدر سبق ذكره ، ص 54 .

(69) نقلاً عن : المالكي يبعث رسالة خطية لنظيره الكويتي، جريدة الصباح 11 / 6 / 2022 ، للموقع :

www.alshuhadaa.com

(70) الخزاعي يصف مايشهده علاقات العراق والكويت من تطور بالخطوة الصحيحة، السومرية نيوز، 29 نيسان 2023، للموقع:

www.alsumarianews.com

Iraq and the security system in the Arabian Gulf

Siraj Mohanad Muneer

Faculty of Political Science

Al-Nahrain University

Seraj.agani46@gmail.com

Keywords: Iraq - Security - Arab Gulf States

Summary:

During the past decades، Iraqi-Gulf relations witnessed several changes that were directly reflected in the form and nature of these relations، as these relations are described as unstable and characterized by suspicion and caution، due to the tendencies of the former Iraqi regime. These countries stood by the former Iraqi regime in this war to curb the Iranian revolutionary tide، and after months of war، the countries of the Arab Gulf region hastened to form the Gulf Cooperation Council، and had it not been for the circumstances of the war، the Gulf governments would not have been able to establish this bloc and exclude Iraq from its membership. Then came the invasion of the regime. The former Iraqi to Kuwait in 1990 to reflect negatively on the nature of Iraqi-Gulf relations and the political future of Iraq، as the future of Iraq has become vague and turbulent since then، as it was reflected on the effectiveness of the Gulf security system، which then relied entirely on the American presence in the region، especially after the second Gulf War In 1991، and after a break that lasted for several years since 1990، relations began to witness an openness after 1996، especially in the economic aspect، and after the signing of the memorandum of understanding with the United Nations (oil for food and medicine). This improvement continued until the events of September 11، 2001 in the United States of America، which made countries The Gulf region is for an Arab under the pressures and directions of US policy in the region، which prompted these countries to support the war on Iraq in 2003، which reflected negatively on Iraqi-Gulf relations. After the US occupation of Iraq، relations began to witness a gradual opening، but these relations were characterized by hesitation and lack of seriousness.